

الحرية والمساواة والإخاء

في الإسلام

لحضرته الأستاذ الدكتور علي عبد الواحد وافي

أستاذ الاجتماع بكلية الآداب

سيداتي ، سادتي .

تدعى الأمم الديمقراطية حديثة أن العالم الإنساني مدين لها بمبادئ الحرية والمساواة والإخاء . وقد تنازعت فيما بينها فضل السبق إلى العمل بهذه المبادئ . فادعى الانجليز أنهم أعرق شعوب العالم في أسيراتها ، وزعم الفرنسيون أنها وليدة ثورتهم ، وهم لذلك يتخذونها رمزا إلى جمهوريتهم . وأنكرت أمم أخرى على الانجليز والفرنسيين هذا الفضل وادعته لنفسها .

وإن الحق أن الإسلام هو أول واضع لهذه المبادئ في أكل صورها ، وأن الأمم الإسلامية في عهد الرسول عليه السلام وافي عهد الخلفاء الراشدين من بعده كانت أسبق الأمم في السير عليها ، وأن الديمقراطية الحديثة ذاتية لا تزال نظمها دون النظم الإسلامية بمراحل في هذه الشؤون ، فلم يصل بعد أي مبدأ من هذه المبادئ الثلاثة في أية أمة منها إلى الشاؤ الذي وصل إليه في الإسلام .

أما فيما يتعلق بالمبدأ الأول وهو مبدأ الحرية ، فقد اتخذ الإسلام دعامة لجميع ما سانه للناس من عقائد ونظم وتشريع ، وحرص على تطبيقه في مختلف شؤون الحياة ، ولم يغفل أية ناحية من نواحيه الأربع المعروفة وهي : الحرية السياسية ، والحرية الفكرية ، والحرية الدينية . والحرية المدنية .

١ - أما الحرية السياسية وهي التي يتمتع بمقتضاها الحق لكل فرد عاقل رشيد في أن يشترك في إدارة شؤون الدولة ويرقب احتمال السلطة التنفيذية عن طريق انتخاب المشين انتخابا حرا أو عن طريق الاستفتاء العام ، فقد ذهب الإسلام في الأخذ بها إلى أبعد الحدود ، حتى أنه يجتهد أن اختيار الخليفة نفسه بموكل إلى المسلمين ، وأن الخلافة الصحيحة هي ما كانت نتيجة بيعه حرة ، وعلى إحداه "أسس الديمقراطية النبيلة ولي الحكم جمع الخلفاء الأربعة الراشدين . ولم يكتف الإسلام بذلك بل أوجب أيضا على السلطة التنفيذية ألا تبرم أمرا ذا بال من أمور الدولة إلا إذا رجعت فيه إلى المسلمين ، وجعل هذه السلطة مسؤولة أمامهم

عن كل ما تعمله في حدود وظائفها العامة . وفي ذلك يقول أبو بكر رضي الله عنه في خطبته عقب أن ياربه المسلمون حليفة رسول الله "أيها الناس قد وليت عليكم ولست بخيركم ، فإن رأيتموني على حق فأعينوني ، وإن رأيتموني على باطل فسدّدوني ، أطيعوني ما أطيعت الله فيكم ، فإن عصيته فلا طاعة لي عليكم" . ويقول في حطبة أخرى "إنما أنا متبع ولست بمشدد ، فإن استقمتم فتابعوني ، وإن زغت فقوموني" . ويقول عمر رضي الله عنه "الإن رأيت في أعوجاجا فقوموني بالسيف" . ويقول عثمان رضي الله عنه حينما أخذ عليه الناس بعض المآخذ "إني أتوب وأتزع ولا أعود لشيء عابه المسلمون . فإذا نزلت من منبري فليأتني أشراكم فليروني رأيهم ، فوالله لئن ردني الحق عبدا لأذلن ذل العبيد" .

وتوكيدا لهذا المبدأ الجليل أمر الله نبيه عليه السلام — مع أنه الصادق الأمين الذي لا ينطق عن الهوى — ألا يستبد بشؤون المسلمين ، وأن يشاورهم في أمرهم ، فقال تعالى : "فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لَنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْغَلَبِ لَاقْتَصُوا مِنْ حَوْلِكَ ، فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ" ، وكانت قاصدته عليه السلام في المشورة أن يأخذ بما أجمع عليه أصحابه ولو كان مخالفا لرأيه ، وإن اختلفت آراؤهم أخذ بما استقرت عليه أغلبيتهم . كما حدث حينما استشار أصحابه في شأن بعض الأسرى أيقنلون أم يطلق سراهم في مقابل فداء يدومونه . فأشار معظمهم بقبول الفداء ، وأشار عمر وسعد بن معاذ بقتلهم . فنزل عليه السلام على رأى الأغلبية حتى جاء القرآن مؤيدا لما ذهب إليه عمر وسعد بن معاذ: "مَا كَانَ لِيَبِي أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يَشْخَنَ فِي الْأَرْضِ ، يُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ" .

وكان خلفاء المسلمين وأمراؤهم إذا حدث حادث خطير يتصل بسلامة الدولة ، أو طرأ شأن لم توضع له قواعد من قبل ، أو احتيج إلى تشريع جديد ، كانوا في مثل هذه الأحوال وما إليها يجرون على مبدأ الاستفتاء العام ، فيجمعون أهل المنطقة التي يهملها الأمر ، ويستفتونهم فيه ، ويتزولون على رأى أغلبيتهم ، كانوا يفعلون ذلك خضوعا لروح الاسلام ، وتطبيقا لمبدأ المشورة الذي أمر به دينهم .

ومن هذا يظهر أن الإسلام قد ذهب في الأخذ بمبدأ الحرية السياسية إلى حد لم تكن تصل إلى مثله أية أمة من الأمم الديمقراطية الحديثة .

٢ — وأما النوع الثاني من أنواع الحرية ، وهي الحرية الفكرية ، فلا يختلف موقف الاسلام حياله عن موقفه حيال النوع الأول . فقد منح الاسلام كل فرد الحق في إبداء رأيه عن أى طريق شاء ؟ وجعل من أظهر صفات المؤمنين أنهم يجهرون بما يرون ولا تأخذهم في الحق لومة لائم . وعلى هذا المبدأ الجليل سار الرسول عليه الصلاة والسلام وسار الخلفاء

الراشدون من بعده . فقد كانت حرية الرأي و عهدهم جميعاً مكفولة ومحفوظة بسياج من القدسية ، كما يظهر ذلك من الأمثلة التي ضربناها آنفاً . وباستقراء تاريخ هذه المرحلة الذهبية التي تمثل مبادئ الإسلام صدق تنبؤ لا نثر عن أية محاولة من جانب أوى لأمر نخجر على الآراء . بل إن العمل بهذا المبدأ قد ظل صريعاً و عهد بني أمية و صدر بني العباس . فما كان الخلفاء في هذين العصرين ليحاربوا ، لا الآراء التي تهدد سلامة الدولة أو تنذر الفتنة بين الناس . بل إن احترام بعض الخلفاء في هذين العصرين لحرية الرأي قد وصل إلى حد جعلهم يخرجون من وضع أي قيد في هذا السبيل . فقد كان الناس في عهد عمر بن عبد العزيز والمأمون بن هارون الرشيد وغيرهما يتناقشون بكامل الحرية وفي حضرة الخليفة نفسه في شأن الأسرة المالكة ومنبع أحقيتها بالخلافة .

ويدخل في موضوع الحرية الفكرية ما يسمونه بالحرية العلمية أو حرية التفكير العلمي . وهي أن يكون لكل فرد الحق في تقرير ما يراه بصدد ظواهر الفلك والطبيعة والحيوان والنبات والإنسان ، واعتناق ما يقتنع بصحته من نظريات . ولا يختلف موقف الإسلام حيال هذا النوع من الحرية عن موقفه حيال الأنواع السابقة . فهو لم يحاول مطلقاً أن يفرض على العقول أية نظرية علمية معينة بصدد ظواهر الملك أو الطبيعة أو الحيوان أو النبات أو الإنسان ، ولم يعرض مطلقاً لتفاصيل هذه الشؤون . وكل ما فعله في هذه الناحية أنه استحث العقول على النظر في ظواهر الكون ، وحفز الناس على التأمل في هذه الشؤون واستنباط قوانينها العامة ، وأثار في نفوسهم حب الاستطلاع حيال الأمور التي لا تثير الانتباه بطنها لكثرة تكرارها ، وسيرها على وتيرة واحدة وإيلاف الناس النظر إليها ، فبين لهم أنها جديرة بالتأمل ، وأن فيها مجالاً كبيراً للنظر والتعبير والبحث العلمي . وذلك كشؤون الليل والنهار ، والشمس والقمر ، وتناج الفصول ، وتكاثر النبات ، وتنازل الحيوان ، وطفو بعض الأجسام على الماء . . . وما إلى ذلك من مسائل العلوم والفنون : ” أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبْرِيمَ كَيْفَ خَلَقْتُمْ ، وَإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ ، وَإِلَى الْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ ، وَإِلَى الْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ ؟ ” . ” وَمَنْ آيَاتِهِ الْجَوَارِ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ ، إِنَّ نَسْأَ يُسْكِنُ الرِّيحَ فَيَظْلَنَ رَوَاكِدَ عَلَى ظَهْرِهِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ ” . ” أَوْ لَمْ يَنْظُرُوا فِي مَكْرُوتِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ ؟ ” ” وَإِيَّاهُ كَلَّمَ اللَّهُ مِيمَةَ أُحْيَاهَا وَحَرَجْنَا مِنْهَا حَبًا فَيَنْهَى يَأْكُلُونَ . وَجَعَلْنَا فِيهَا حَنَاتٍ مِنْ نَجِيلٍ وَأَعْنَابٍ وَجَجْرًا فِيهَا مِنَ الْعِيُونِ ” ” مِجَانِ الَّذِي خَلَقَ الْأَرْوَاحَ كُلَّهَا مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ وَمِمَّا لَا يَعْلَمُونَ ، وَإِيَّاهُ كَلَّمَ اللَّهُ لَيْلٍ فَسَلَخْنَاهُ أُهْرَاقًا فَذَاهُمْ مَظْهَرُونَ . وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ . وَالْقَمَرَ قَدَرْنَا مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ

القديم . لَا شَمْسٌ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ ، وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ ، وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسَحُونَ .
 وَإِيَّاهُ نَسُوا حَتَّىٰ ذُرِّيَّتَهُمْ فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ . وَخَلَقْنَا لَهُمْ مِنْ مِثْلِهِ مَا يَرْجُونَ ” “أولم يروا
 أَنَّا حَلَفْنَا لَهُمْ بِمِائَةِ أُيُوتٍ أَن نَدْعُهُمْ لَمَّا مَلَكَتْ أَعْيُنُهُمْ لَمَّا مَلَكَتْ أَعْيُنُهُمْ لَمَّا مَلَكَتْ أَعْيُنُهُمْ لَمَّا مَلَكَتْ أَعْيُنُهُمْ .
 ” أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَلَكَهُ يَنَابِيعٌ فِي الْأَرْضِ ثُمَّ يُخْرِجُ بِهِ زَرْعًا مُّخْتَلِفًا أَلْوَانُهُ ” .
 ” أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُرْسِلُ سَحَابًا ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُ ثُمَّ يَجْعَلُهُ رُكَامًا فَتَرَى الْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خَلَالِهِ ، وَيُنزِلُ
 مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ فَيُصِيبُ بِهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَصْرِفُهُ عَمَّنْ يَشَاءُ يَكَادُ سُنْبُقِهِ يَذْهَبُ
 بِالْأَبْصَارِ . يُقَلِّبُ اللَّهُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِّأُولِي الْأَبْصَارِ ” . ” وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ
 السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْعَالَمِينَ . وَمِنْ آيَاتِهِ مَا مَكَّمُ
 بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَآيَاتُهُمْ مِنْ فَضْلِهِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَسْمَعُونَ . وَمِنْ آيَاتِهِ يُرْسِلُ الْبَرْقَ
 خَوْفًا وَطَمَعًا وَيُنزِلُ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَيُحْيِي بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ” .
 ففي جميع هذه الآيات وما إليها لا تشتم أية رائحة لفرض نظرية علمية مدينة ، ولم يقصد القرآن
 إلا مجرد حث العقول على النظر في ظواهر الكون ، وحفز الناس على التأمل في هذه الشؤون ،
 واستنباط القوايين التي تسير عيها ظواهر الأرض والسما . ثم ترك بعد ذلك لكل فرد كامل
 الخرية في تقرير ما يراه ، والانتصار له ، واعتناق ما يقتنع بصحته من نظريات .

خرية لرأى ، وحرية لخطابه ، وحرية الصحافة بمعاها ، العام ، وحرية التفكير العلمي —
 كل ذلك وما إليه من الأمور التي يدعى أهل الديمقراطية الحديثة أنهم أول من قال بها
 والتي يحاربون من أحباها الآن ، قد قررها الإسلام في أكل صورها وأوسع نضاقها قبل أن
 تخلق ديمقراطياتهم بأكثر من ألف وثمانئة عام .

٣ — وعلى هذه لأسس سمحة لبيلة سر الإسلام حول النوع الثالث من أنواع
 الخرية وهي الخرية الدينية وحرية العقائد . فم يثبت لإسلام أن استقر ، وتبيت للناس تعاليمه ،
 حتى قرر بهذا الصدد ثلاثة مبادئ هي أرقى ما وصل إليه التشريع الحديث بصدد حرية
 الأديان والمعتقدات :

أحدها أنه لا يرغم أحد على ترك دينه واعتناق الإسلام . وفي هذا يقول الله تعالى :
 ” لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ ” . وعلى هذا انبدا سار المسلمون في حروبهم مع
 هل الأديان الأخرى ، فكانوا يديجون لأهل البلد الأندى يفتحنونه أن يبقوا على دينهم مع
 أداء الجزية والطاعة للحكومة القائمة . وكانوا في مقابل ذلك يحوونهم ضد كل اعتداء ويحترمون
 عقائدهم وشعائرهم ومعابدهم . وفي هذا يقول عمر بن الخطاب رضى الله عنه في كتابه لأهل
 بيت المقدس عقب فتحه له : ” هذا ما أعطى عمر أمير المؤمنين أهل إيلياء من الأمان :
 أعطاهم امانا لأنفسهم ولكنائسهم وصلبانهم ، لا يكرهون على دينهم ولا يضار أحد منهم ” .

والمبدأ الثاني الذي سنه الإسلام بهذا الصدد هو حرية المناقشات الدينية. ولذلك ينصح الله تعالى للمسلمين أن يلتزموا جادة العقل والمنطق في مناقشتهم مع أهل الأديان الأخرى ، وأن يكون عمادهم الاقتناع وقرع الحججة بالحجة والدليل بالدليل . وفي ذلك يقول الله تعالى مخاطبا المؤمنين : ” رَلَّا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ “ . ويقول مخاطبا أهل الأديان الأخرى : ” قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ “ . ” هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا “ . ” قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِي السَّمَاوَاتِ أَتُنَوِّى بِكِتَابٍ مِنْ قَبْلِ هَذَا أَوْ أَنَارَةٍ مِنْ عِلْمٍ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ “ . وكان الخلفاء من بنى العباس وغيرهم يعقدون للمجالس للمناقشات الدينية ، فيجتمع عندهم علماء كثيرون ينتمون إلى مختلف الطوائف وشتى الأديان والفرق ، فيتناقشون في شئون العقائد ، ويوازنون بين الأديان ، كل يدلى بحجته ويبرين رأيه في حرية وأمن واطمئنان . ولم يكن الخلفاء يحتفلون بهذه المناقشات فحسب ، بل كانوا يشجعون عليها بمختلف وسائل التشجيع ويشتركون فيها بأنفسهم .

والمبدأ الثالث الذي وضعه الإسلام بهذا الصدد هو أن الإيمان الصحيح هو ما كان منبعثا عن اقتناع لا عن تقليد واتباع . وبذلك حطم الإسلام القواعد التي قام عليها التدين في كثير من الأمم من قبله ، وهى قواعد التقليد والاتباع وإهمال النظر والتفكير الحر . وأهاب بالناس أن يحملوا عمادهم في عقائدهم ونشر دينهم الدليل العقلي والمنطق السليم ، ودعا إلى النظر والتفكير ، وحث على رفض ما لا يؤيده علم ، ولا يميزه دليل . ومن ثم ذهب كثير من علماء التوحيد إلى أن إيمان المقلد غير صحيح ، وأخذ الله تعالى على المشركين تقليدكم الأعمى لا بأهم وإغفالهم جانب النظر والتفكير : ” وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوْ لَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَفْقَهُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ “ . ” وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ قَالُوا حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوْ لَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَهْتَدُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ “ . ويقول المنفور له الإمام الشيخ محمد عبده : ” إن التقليد بغير عقل ولا هداية هو شأن الكافرين . وإن المرء لا يكون مؤمنا إلا إذا عقل دينه وعرفه بنفسه حتى اقتنع به . فمن ربي على التسليم بغير عقل ، وعلى العمل — ولو صالحا — بغير فقه فهو غير مؤمن . فليس المقصد من الإيمان أن يذال الإنسان للغير كما يذلل الحيوان ، بل المقصد أن يرتقى عقله وترتقى نفسه بالعلم ، فيعمل الخير لأنه يفقه أنه الخير النافع المرضي لله ، ويترك الشر لأنه يفهم سوء عاقبته ودرجة مضرتة “ .

٤ — لم يبق من أنواع الحرية إلا نوع واحد ، وهو الحرية المدنية ، ويعنون بها صفة الرشد المدنى ، التي تجعل الشخص أهلا لأن يتحمل الالتزامات ويقدم باسمه مختلف العقود المشروعة من بيع وشراء وهبة ووصية ورهن وزواج . . . وحلم جرا . ويقابل هذه

الحل من الحرية حالة الرق ، وهي التي تجعل الشخص فاصرا من الناحية المدنية ، وتعمل بينه وبين مباشرة أي عقد أو القيام بأي التزام ، وتزرع عنه أهلية التملك ، وتجعله هو نفسه مملوكا لغيره ، وتنزله من بعض النواحي منزلة الساعة يتصرف فيها السيد كما يشاء .

وقد أخذ كثير من باحثي الفريجة على الإسلام أنه أباح لرق ، وأن في هذا وحده هدما لأعظم ركن من أركان الحرية الإنسانية. وردنا على هؤلاء يتخصص في تقطين : إحداهم أن الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي كانت تكتنف لعلم في العصر الذي ظهر فيه الإسلام كانت تحتم على كل شارع حكيم أن يقر الرق في صورة ما ، وتجعل كل عاونة لإلغائه إلغاء سريعا مقضيا عليها بالفشل والإخفاق ، وثانيتم ما أن الإسلام لم يقر الرق إلا في صورة تؤدي هي نفسها إلى القضاء عليه بالتدرج .

ظهر الإسلام في عصر كان نظام الرق فيه دعامة ترتكز عليها جميع نواحي الحياة الاقتصادية وتعتمد عليها جميع فروع الانتاج في مختلف أمم العالم . فلم يكن من الإصلاح الاجتماعي في شيء أن يحاول مشروع تحريمه تحريما بانا لأول وهلة . لأن محاولة كهذه كان من شأنها أن تعرض أوامر المشرع للحالفة والامتهان . فإذا أتيح لهذا المشرع من وسائل القوة والقهر ما يكفل به إرغام العالم على تنفيذ ما أمر به ، فإنه بذلك يعرض الحياة الاجتماعية والاقتصادية لمزة عنيفة ، ويؤدي تشريعه إلى أضرار بالغة لا تقل في سوء مغبته عما تتعرض له حياتنا في العصر الحاضر إذا ألغى بشكل بغائي نظام البنوك أو الشركات المساهمة ، أو حرم استخدام العمال وقضى على كل مائك أن يعمل بيده ، أو بطل استخدام لسلك الحديدية أو استخدام البخار : فالترقيق كان بخار الآلة الاقتصادية في تلك العصور .

لذلك أقر الإسلام الرق ، ولكنه أقره في صورة تؤدي هي نفسها إلى القضاء عليه بالتدرج ، بدون أن يحدث ذلك أي أثر سيئ في نظام المجتمع الإنساني ، بل بدون أن يشعر أحد بتغيير في مجرى الحياة . والوسيلة التي ارتضاها للوصول إلى هذه العاية من أحكام الوسائل وأبلغها أثرا وأصدقها نتيجة . وهي تتلخص في العمل على تضيق الروافد التي كانت تمد لرق وتغذيه وتكفل بتماء وتوسيع المنافذ التي تؤدي إلى العتق والتحرير . وبذلك أصبح الرق أشبه شيء بجدول كثرت مصبانه وانهطعت عنه منابه التي يستمد منها الماء . وخلق بجدول هذا شأنه أن يكون مصيره إلى الجفاف . وبذلك كفّل الإسلام القضاء على الرق في صورة سلمية هادئة ، وأتاح للعالم فترة للانتقال يتخصص فيها شيئا فشيئا من هذا الظلم .

كانت روافد الرق في العصر الذي ظهر فيه للإسلام كثيرة متنوعة أهمها سبعة روافد : (أحدها) الحرب بجميع أنواعها ، فكان الأسير في حرب أهلية أو خارجية لا يخرج مصيره عن القتل أو الاسترقاق . (وثانيها) القرصنة والخطف والسبي ، فكان ضحايا هذه الاعتداءات يعاملون معاملة أسرى الحرب ، يفرض عليهم الرق . (وثالثها) ارتكاب بعض الجرائم الخطيرة

كالثقل والسرقة والزنا ، فكان يحكم على مرتكب واحدة منها بالزق لمصلحة الدولة أو لمصلحة
 المجنى عليه أو أسرته . (ورابها) عجز المدين عن دفع دينه ، فكان يحكم عليه بالزق لمصلحة دائته .
 (وحاسها) سلطة الوالد على أولاده ، فكان يباح له أن يبيعهم ببيع الأرقاء . (وسادسها)
 سلطة الشخص على نفسه ، فكان يباح للعوز أن يتنازل عن حريته ويبيع نفسه لقاء ثمن
 معين (وسابعها) تناسل الأرقاء ، فكان ولد الرقيقة يولد رقيقا ولو كان والده حرا . - وكانت
 هذه الروافد تنقذ في تيار الرق كل يوم آلاف مؤلفة من الأنفس ، حتى أن عدد الأرقاء
 كان يزيد في كثير من الأمم على عدد الأحرار زيادة كبيرة .

جاء الإسلام وروافد الرق على هذه الكثرة والغزارة والقوة فخرمها جميعا ما عدا رافدين
 اثنين : هما رق الورثة وهو الذي يفرض على من تلده الرقيقة ، ورق الحرب وهو الذي
 يفرض على الأسرى . وعمد الى هذين الرافدين فمهما فقدهما بقيود تكفل نضوب معينهما
 بعد أمد غير طويل .

فن أهم القيود التي قيد بها رق الورثة أنه استثنى منه أولاد الرقيقات من أسيادهم ،
 فقرر أن ما أتى به الجارية من سيدها يولد حرا اذا اعترف به السيد . وهذا الإجراء وحده
 كفيل بانقراض هذا المورد . فقد كان الغالب في أولاد الرقيقات أن يكونوا من أسيادهن
 أنفسهن ، لأن الأغنياء ما كانوا يفتنون الجوارى إلا لمتعتهم الخاصة .

ومن أهم القيود التي قيد بها المورد الثاني وهو رق الحرب أنه استثنى منه الذين يؤسرون
 في حرب بين طائفتين من المسلمين ، فهؤلاء لا يضرب عليهم الرق سواء أكلوا من الطائفة
 الباغية أم من الطائفة الأخرى . واشترط فوق ذلك أن تكون الحرب شرعية أي يجيزها
 الإسلام وتنفذ وفق قوانينه ويعلمها خليفة المسلمين . ولا يكاد الإسلام يبيح الحرب إلا
 في حالة الدفاع : ” وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ ” ،
 أو في حالة نكث العهد والكيدهم للدين الإسلامي : ” وَإِنْ نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ
 وَطَعَنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا أُمَّةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَا آيْمَانَ لَهُمْ يَنْتَهُونَ ” أو حيث تقتضى ذلك
 اعتبارات تتعلق بسلامة الدولة والقضاء على الفتنة : ” وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ
 الدِّينُ لِلَّهِ فَإِنْ أُتْمِتُوا فَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ ” . ولم تتجاوز حروب النبي عليه السلام هذه
 الحالات سواء في ذلك حروبه مع قريش أو مع اليهود أو مع الروم . فإذا لم تكن الحرب
 مشروعة ، بأن أعلنت في غير الحالات السابقة ، أو لم تنفذ وفق المألج التي وضعها الإسلام ،
 أو لم تكن معلنة من قبل الخليفة ، فإنها لا تؤدي إلى رق من يؤسرون فيها . وحتى مع توافر
 هذه الشروط فإن الإسلام لا يجعل الرق نتيجة لازمة للأسر ، بل يبيح للإمام أن يمن على
 الأسرى بدون مقابل ، أو يطلق سراحهم في نظير فدية أو في نظير أسرى من المسلمين عند العدو
 أو في نظير جزية تفرض على رءوسهم . بل إن القرآن الكريم قد تحاشى أن يذكر الرق بن

الأمر الذي يباح للإمام أن يعامل بها الأُسرى ، واقتصر على ذكر المن أو الفداء : " فَأَذًا لَقِيمٌ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضْرَبَ زَرْقَابَ ، حَتَّى إِذَا أَتَمَّحْتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَتَاقَ ، فَأَمَّا مَنْ بَعْدَ وَإِنَّمَا فِدَاءٌ حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أوزَارَهَا " .

ومن هد يظهر أن الإسلام قد سلك حيال الرق عن طريق الأُسْر نفس المسلك الذي سلكه حيال الرق نوراني . فقد قيده بقيود تكفل القضاء عليه . فهو لم يجعله نتيجة لازمة للأُسْر . بل جعله مسلكا من المسالك التي يصح أن يتخذها الأوامر ، ولم يجب عليه بل حسب إلى غيره وفضله عليه . على أنه لم يميز الالتجاء إليه إلا بشروط لا تكاد تتوافر إلا في الحروب التي اضطرت إليها الإسلام في مبدأ ظهوره . أما بعد استقراره ، وتنظيم العلاقات بين أممه والأمم الأخرى ، فيندر أن تتوافر هذه الشروط . ومعنى هذا أن الإسلام لم يبيح هذا النوع من الرق إلا لأجل معلوم .

هذا هو ما فعله الإسلام حيال روافد الرق ، قضى عليها جميعا ما عدا رافدين اثنين ، وقيد هذين الرافدين بقيود تكفل نضوب معينهما بعد أمد غير طويل . وأبلغ من هذا كله في الدلالة على حرص الإسلام على مبادئ الحرية هو ما سلكه حيال العتق وتحرير الأرقاء .

كانت منافذ العتق قبل الإسلام ضيقة كل الضيق . فلم تكن له إلا سبيل واحدة وهي رغبة المولى في تحرير عبده . فبدون هذه الرغبة كان مة ضيا على الرقيق أن يظل هو وذريته راسفين في أغلال العبودية أبد الآبدين ، هذا إلى أن معظم الشرائع كانت تحظر على السيد أن يعتق عبده إلا في حالات خاصة وبشروط قاسية ، وبعد اجراءات قضائية ودينية معقدة كل التعقيد . وبعضها كان يفرض على السيد ، فضلا عن هذا كله ، غرامة مالية كبيرة يدفعها للدولة ، لأن العتق كان يعد تضييعا لحق من حقوقها .

جاء الإسلام وهذه حالة العتق في ضيق منافذه وقسوة شروطه ، فحطم كل هذه القيود وفتح للأرقاء أبواب الحرية على مصراعينها ، وأتاح لتحريرهم آلافا من الفرص ، وتلمس لعتق من الأسباب ما يكفي بوضه للقضاء على نظم الرق نفسه بعد أمد غير طويل .

بفعل الإسلام من أسباب العتق أن يجري على لسان السيد في أى صورة لفظ يدل على عتق عبده ، سواء أكان جادا في إصدار هذا اللفظ أم كان هازلا ، وسواء كان مختارا أم مكرها عليه ، وسواء أكان في حالة عادية أم فاقد ارشده بفعل الخمر وما إليها من المحرمات (١) . ومن هذا يظهر أن الإسلام يتلمس أو هي الأسباب لتحرير الأرقاء .

(١) هذا فيما يتعلق بالألفاظ الصريحة في العتق . أما الألفاظ التي تستخدم كناية فيهِ فتشترط فيها البية . وما ذكرناه هو مذهب ابن حنيفة النعمان .

ومن أسباب العتق كذلك أن يجري على لسان السيد في أى صورة لفظ يفيد التديير ، أى يدل على الوصية بتحرير العبد بعد موت سيده . فبمجرد أن تصدر من السيد عبارة تفيد هنا المعنى تصبح الحرية مكفولة للعبد بعد وفاة سيده . وقد اتخذ الإسلام جميع وسائل الحيلة لضمان الحرية لهذا النوع من العبيد . فحظر على السيد في أثناء حياته أن يبيع عبده المدبر أو يرهنه أو يهبه أو يتصرف فيه أى تصرف ينقل ملكيته إلى شخص آخر ، وإذا كان المدبر جارية يسرى حكمها على من تلده بعد تديرها ، فاعتق معها بعد وفاة سيدها ، أقر ذلك ورثته أم لم يقره .

ومن أسباب العتق في الإسلام كذلك أن يأتى السيد من جاريته بولد يعترف بنوته . ففي هذه الحالة يعتبر الولد حرا من يوم ولادته كما ذكرنا ذلك فيما سبق ، وتصيح الأم نفسها حرة بعد وفاة سيدها ، وقد اتخذ الإسلام لضمان الحرية لهذا النوع من الرقيقات نفس الاحتياطات التى اتخذها حبال النوع السابق .

ومن أسباب العتق في الإسلام كذلك أن يكتب السيد عبده ، أى يتفق معه على أن يعتقه إذا دفع له مبلغا من المال . وقد ذلل الإسلام لهذا النوع من العبيد جميع وسائل الحصول على المال ، في صورة تدل أوضح دلالة على شدة حرصه على الحرية . فأباح لهم أن يتصرفوا تصرف الأحرار ، فيبيعوا ويشترروا ويتاجروا ويمتدوا العقود حتى يستطيعوا أن يجمعوا المبالغ التى كوتبوا عليها لتحرير رقابهم . وحث جميع المسلمين على مساعدتهم والتصدق عليهم ، فقال تعالى : **” وَأَتَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ ”** . ولم يحتف بهذا كله بل جعل سهما من مال الزكاة ، أى جزءا من ميزانية الدولة وقفا على مساعدتهم وتخليصهم من الرق . ويدل ظاهر القرآن على أنه لا يصح للسيد أن يمتنع عن قبول المكاتبه متى أبدى العبد رغبته في تحرير نفسه لقاء مبلغ يدفعه : **” وَالَّذِينَ يَبْتِغُونَ الْكِتَابَ بِمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا وَأَتَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ ”** . وقد سأل بن جرير عطاء بن رباح ، فقال : **” أوجب على إذا طلب منى مملوكى الكتابة أن أكتبه ”** ، فأجابه بقوله : **” ما أراه إلا واجبا ”** ، واستدل بالآية الكريمة السابقة . وإذا كان المكاتب جارية سرى حكمها على من تلده بعد مكاتبها ، فاعتق معها بدون عوض بمجرد أدائها المبلغ الذى تعاقدت مع سيدها عليه ، سواء أرضى السيد بذلك أم لم يرض به .

وفضلا عن هذا كله ، فقد عمد الإسلام إلى طائفة كبيرة من الجرائم والأخطاء التى يكثر حدوثها وجعل كفارتها تحرير الأرقاء ، بفعله تكفيرا للقتل الشامئ عن خطأ وما فى حكمه ، وللحنث فى آيين ، ولإلانتار فى رمضان ، وجعله وسيلة لمراجعة الزوجة إذا وقع عليها زوجها طلاق ظهار . وتقرر الشريعة الغراء أن من وجهت عليه كفارة من هذه الكفارات ولم يكن يملك عبدا وجب عليه أن يشتري عبدا ويستقه متى كان قادرا على ذلك .

وبجانب هذا كله حبيب الاسلام انى الناس تحرير الأرقاء، وجملة أكبر قرابة يتقرب بها المؤمن الى الله تعالى ، حتى أن النبي عليه السلام ليضرب به المثل في جلال العمل وعظم الأجر ، فيقول ” من فعل كذا فكأنما أعتق رقبة “ أو ” يكون ثوابه عند الله ثواب من أعتق رقبة “ .

ولم يكتف الاسلام بهذا كله ، بل خصص كذلك سهما من مال الزكاة ، أى جزءا من ميزانية الدولة في الاتفاق على تحرير لأرقاء ، أى شرائهم وعتقهم ، ومساعدة من يحتاج منهم الى مساعدة في سبيل تحريره كالمكاتبين ومن أليس ، فقال تعالى : ” إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ “ ، أى في فك قيود الرق عن رقاب الأرقاء . والمقصود بانصدقات في الآية ازكاة التي كان يتألف منها أهم جزء من موارد الدولة .

ومن هذا يظهر صدق ما قلناه من أن الاسلام قد اتخذ مبدأ الحرية دعامة لجميع ماسنه للناس من عقائد ونظم وتشريع ، وحرص أيضا حرص على تطبيقه في مختلف شؤون الحياة ، ولم يغفل أية ناحية من نواحيه الأربع المعروفة: الحرية السياسية؛ والحرية العسكرية؛ والحرية الدينية؛ والحرية المدنية . ومن هذا يظهر كذلك أن كل نظام يتضمن الحجر على مظاهر من مظاهر الحرية لا يتفق مع روح الاسلام .

وأما المبدأ الثانى وهو مبدأ المساواة فلم يصل أى تشريع سماوى أو وضعى في مبلغ الحرص عليه الى ما وصل إليه الاسلام . فقد قرر الاسلام مساواة الناس أمام القانون ومساواتهم في الحقوق العامة السياسية وغيرها ، وقرر أن لا تفاضل بينهم إلا على أساس أعمالهم وكفالاتهم وما يقدمه كل منهم لربه ونفسه ووطنه والمجتمع الانسانى ، فقضى بذلك على نظام لطوائف وأساليب التفرقة بين الطبقات في الحقوق والواجبات . وفي ذلك يقول الله تعالى : ” يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ “ . ويقول عليه السلام في خطبة الوداع التى جعلها دستوراً للمسلمين من بعده وجمع فيها أسس الدين الاسلامى ” يَا نَاسُ إِنَّ رَبَّكُمْ وَاحِدٌ ، وَإِنَّ أَبَاكُمْ وَاحِدٌ ، كَلِمَةٌ لِآدَمَ ، وَآدَمٌ مِنْ تَرَابٍ ، أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ . وليس لعربى على عجمى ،

ولا لمجى على عربى ، ولا لأحر على أبيض ، ولا لأبيض على أحر فضل إلا بالتقوى .
 ألا هل بلغت ؟ اللهم فاشهد ! ألا فيبلغ الشاهد منكم الغائب ” . ويقول عمر رضى الله
 عنه في وصيته لسعد بن أبي وقاص : ” إن الله ليس بينه وبين أحد نسب إلا طاعته ،
 فالناس شريفهم ووصيغتهم في ذات الله سواء ” . ويقول في وصيته لخليفة من بعده :
 ” اجعل الناس عندك سواء ، لا تبال على من وجب الحق ، ثم لا تأخذك في الله لومة
 لائم ، وإياك والأثرة والمحاباة فيما ولاك الله ”

ولم يكن الأمر مقصورا على وضع قواعد وتقرير مبادئ ، بل إن التاريخ لينبتنا أن هذه
 المبادئ كانت منفذة بمخالفاتها أدق تنفيذ في عهد الرسول عليه السلام وفي عهد الخلفاء
 الراشدين من بعده ، أى طوال هذه المرحلة الذهبية التى تمثل مبادئ الإسلام أصدق تمثيل .
 فقد جاء مرة أسامة بن زيد إلى النبي صلى الله عليه وسلم يشفع في امرأة وجب عليها حد السرقة ،
 فاتهره عليه السلام وقال مغضبا : ” أتشفع في حد من حدود الله ؟ ! والله لو أن فاطمة
 بنت محمد سرقت لقطعت يدها ” . وتقاول مرة أبو ذر الغفارى وعبد زبى في حضرة النبي
 عليه السلام ، فاحتد أبو ذر على العبد وقال له ” يا ابن السوداء ” . فغضب النبي عليه السلام
 وقال : ” طف الصاع ، طف الصاع ! ليس لابن البيضاء على ابن السوداء فضل إلا بالتقوى
 أو بعمل صالح ” . فوضع أبو ذر خده على الأرض وقال للأسود ” قم فطأ على خدى ” . وشكا
 يهودى على بن أبى طالب إلى عمر بن الخطاب في خلافته ، فلما مثلا بين يدى عمر . نظر عمر
 إلى على وقال له ” اجلس أبا الحسن ” . فظهرت آثار الغضب على وجهه على . فقال له عمر
 ما معناه : ” أكرهت أن يكون خصمك يهوديا وأن تمثل وإياه أمام القضاء ؟ ” . فقال
 على : ” لا ! ولكنى غضبت لأنك لم تستو بينى وبينه ، فخصمتنى بالتعظيم إذ خاطبتنى
 بكنيتى ، فقلت يا أبا الحسن ” (والخطاب بالكنية كان عندهم أسلوبا من أساليب التعظيم) .
 وحدث مرة أن ولدا العمرو بن العاص ضرب رجلا من دهماء القوم ظلما ، فأقسم المجنى عليه
 ليشكونه لأمير المؤمنين عمر بن الخطاب . فقال له ما معناه : اذهب فلن يتأذى ضرر من
 شكواك ، فانا ابن الأكرمين فبينما كان الخليفة مع خاصته وعمرو بن العاص وابنه معهم
 في موسم الحج ، قدم هذا الرجل عليهم وقال مخاطبا عمر : يا أمير المؤمنين إن هذا وأشار
 إلى ابن عمرو ضربنى ظلما ، وقال اذهب فانا ابن الأكرمين . فنظر عمر إلى عمرو وقال له

” متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا “ . ثم توجه إلى الشاكي ونوله درته ، وقال له : ” اضرب بها ابن الأكرمين كما ضربك “ . وحدث مرة أن عمر بن الخطاب في أيام خلافته رأى رجلا وامرأة على فاحشة ، فجمع الناس ، وقام فيهم خطيبا ، وقال : ” ما قولكم أيها الناس لو رأى أمير المؤمنين رجلا وامرأة على فاحشة “ فقدم على وأجابه بقوله : ” يأتى أمير المؤمنين بأربعة شهداء ، أو يجلد حد القذف ، شأنه شأن سائر المسلمين “ . فسكت عمر ولم يعين شخصي المحرمين .

وهذه المناسبة أرى واجبا على أن أصرح أن روح المحسوبية والمحابة التي تسيطر على مختلف فروع الحياة في مصر في الوقت الحاضر تباعد ما بيننا وبين هذه الأسس النبيلة التي جاء بها الإسلام ، وتجعلنا غير جديرين بالانساب إلى هذا الدين الحنيف .

ولم يكتمف الإسلام بتقرير المساواة أمام القانون وفي الحقوق العامة السياسية وغيرها ، بل عمل كذلك على تحقيق أكبر قدر ممكن منها في الناحية الاقتصادية ، وعلى تقليل الفروق بين طبقات الناس وتقريبها بعضها من بعض ، وتقرير الاشتراكية المعتدلة في أحسن صورها . واتخذ لذلك وسيلتين : إحداهما الميراث ، والأخرى فرض الضرائب على الأغنياء وتوزيعها على الفقراء ومرافق الدولة .

أما نظام الميراث في الإسلام ، فقد انعقد الإجماع بين المحدثين من فقهاء القانون على أنه خير نظام لتوزيع الثروات . وذلك أنه يقسم التركة على عدد كبير من أقارب المتوفى ، فيوسع بذلك دائرة الانتفاع بها من جهة ، ويحول من جهة أخرى دون تكديس ثروات كبيرة في يد فئة محدودة من الناس . فبفضل هذا النظام الحكيم ، لا تلبث الثروات الكبيرة التي يتفق تجمعها في يد بعض الأفراد أن تتوزع بعد بضعة أجيال على آلاف من الناس . وهذه هي أمثل طريقة لتقليل الفروق بين طبقات الناس ، وتحقيق الاشتراكية المعتدلة في أحسن صورها . ولحرص الإسلام على الوصول إلى هذه الأغراض حظر على الشخص أن يوصى بماله لأحد ورثته ، فقال عليه السلام ” لا وصية لوارث “ ، وحظر عليه كذلك أن يوصى لغير ورثته بأكثر من ثلث ماله . فأين من هذا النظام الحكيم نظم أوروبا الحديثة التي ينقل بعضها جميع ثروة المتوفى إلى البكر من أولاده ، ويدع بعضها المساك حرا في أن يوصى بها لمن يشاء . فتجمعت من جراء ذلك ثروات ضخمة في يد أفراد محدودين من الناس ، وأثار

هذا حفيظة الفقراء ، وأورثهم الحق على المجتمع ونظمه ، فنشأت مذاهب الاشتراكية والشيوعية واضطرب نظام الحياة الاقتصادية أيما اضطراب ، وأدى هذا إلى معظم الانقلابات والثورات العنيفة التي تعرضت لها أوروبا في العصور الحديثة .

والوسيلة الثانية التي اتخذها الإسلام لتحقيق أكبر قدر ممكن من المساواة في الحياة الاقتصادية ، هي فرض الضرائب على الأغنياء وصرف ما يجبي منها لسد حاجات الفقراء . ففرض الخراج على العقار ، والزكاة على جميع مظاهر الثروة الأخرى : فرضها على عروض التجارة ، وعلى الذهب والفضة ، وما في حكمهما ، وعلى الأنعام ومنتجاتها . وعلى ما تخرجه الأرض ، وجعل معظم ما يجبي من هذه الضرائب وفقاً على سد حاجة الفقراء والمساكين ومن في حكمهم . ” إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبِهِمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ ” .

وبجانب هذه الزكاة فرض الإسلام التصدق على الفقراء في مناسبات كثيرة كعيد الفطر والحج ، وجعل إطعام المساكين كفارة لعدد كبير من الجرائم والخطايا .

وفضلاً عن الزكاة وعن الصدقات التي تقدم للفقراء في المناسبات السابق ذكرها ، فقد حث الإسلام إلى الأغنياء التصدق بفضل أموالهم على الفقراء . وجعل هذا من أكبر القربات وأعظمها أجراً عند الله . فقال تعالى يمدح المؤمنين : ” وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِّلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ ” . وقال ” يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا يَتَذَكَّرُ مِنْهُ تَنَفُّونَ ” ، ” إِنْ تَبَدُّوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ ، وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ” ، ” الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالِهِمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ” ، ” لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ وَمَا تُنْفِقُوا مِن شَيْءٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ ” . ” وَالَّذِينَ يَكْتَنُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ . يَوْمَ يُجْعَى عَلَيْهِمْ فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَنُكْوَى بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كَنْتُمْ لَا نَفْسِكُمْ فَذُرُّوهَا مَا كُنْتُمْ تَكْتَنُونَ ” .

وأوجب الإسلام على أهل كل حي أن يعيش بعضهم مع بعض في حالة تكافل وتعاقد يرق ضميرهم ويسد شعبتهم حاجة جاراتهم . فأكثر عليه السلام من الإيصال بالحجار ،

حتى قال "ليس منا من بات شعبان وجاره جائع". ويروى أن رجلا كان عند عبد الله ابن عباس وغلام له يذبح شاة ، فقل ابن عباس "ياغلام لا تلس جازرا لليهودى" ، ثم حاد فكرها ثانية وثالثة. فقل له الرجل ، كم تقول ذلك يا ابن عباس. فقال : "وانته إن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما زال يوصينا بالجرح حتى ظننت أنه سيورثه" أى سيجعل له نصيبا مما ترك .

وقد قضى الاسلام على مبدأ التفرقة بين الرجل والمرأة والحقوق العامة السياسية وغيرها بفعل المرأة مساوية للرجل في هذه الشؤون . فأباح لها التعلم بمختلف أنواعه ومراحله ، بل جعله فريضة عليها ، فقل عليه السلام : " طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة " . وأباح لها كذلك أن تظلم بمختلف الوظائف التى يمكنها الاضطلاع بها ولا تتعارض مع أداء وظيفتها الأساسية في الحياة. وأقام لرأى المرأة وزنا كبيرا في الشؤون السياسية العامة التى تمس الدولة وتتصل بالتحريع . فكان النساء يحضرن المؤتمرات التى كان يقدها الخلفاء والأمراء لاستفتاء الناس في حادث خطير أو تحريع جديد أو أمر لم توضع له قواعد من قبل ، وكن يشتركن فيها اشتراكا فعليا ، ويبدين آراءهن بكامل الحرية ، ويقام لآرائهن وزن كبير.

وقد سوى الاسلام بين الرجل والمرأة في الحقوق المدنية والمالية ، بفعل للمرأة الحق في أن تملك وتبيع وتشترى وتهب وتقبل الهبة وترهن وتوصى وتمتدق باسمها العقود وتتصرف في مالها بسائر وجوه التصرف بدون حاجة إلى إذن زوجها أو رضاه . وهذه المنزلة من المساواة لم يصل إلى مثلها بعد أحدث القوانين في أرقى الأمم الديمقراطية الحديثة . فحالة المرأة في فرنسا مثلا لا تزال إلى انصر الحاصر أشبه شىء بحالة لرق المدنى . فقد نزع منها القانون صفة الأهلية في كثير من الشؤون المدنية . فلا يجوز للمرأة المتروجة بيع ولا شراء ولا هبة ولا رهن ولا وصية ولا أى عقد من هذا القبيل إلا بإذن زوجها وتصديقه ، اللهم إلا إذا كانت قد تزوجت على نظام آخر غير النظام السائد هناك ، وهو نظام الملكية المشتركة communauté des biens . وتوكيدا لهذا الرق المدنى ، تقرر معظم القوانين الأوروبية أن المرأة بمجرد زواجها تفقد اسمها واسم أسرتها ، فلا تعود تسمى فلانة بنت فلان ، بل تعمل اسم زوجها فتدعى " مدام فلان Madame un tel " أو تبيع اسمها باسم زوجها وأسرته بدلا من أن تتبعه باسم أبيها وأسرتها . وفقدان الاسم ، كما يقرر فقهاء القانون ، هو رمز إلى فقدان الشخصية المدنية للمرأة واندماجها في شخصية الزوج . ومن الغريب أن كثيرا من المنفردات من سيداتنا يحاولن أن يتشبهن بالغربيات حتى في هذا النظام الجائر ، ويرتضين لأنفسهن هذه المنزلة الوضيعة . قسمى الواحدة منهن نفسها " مدام فلان " ،

أو تتبع اسمها باسم زوجها وأسرتها بدلا من أن تتبعه باسم أبيها وأسرتها كما هو النظام الإسلامي . وهذا هو أقصى ما يمكن أن تصل إليه المحاكاة العمياء . وأغرب من هذا كله أن الاتي يحاكي هذه المحاكاة عن المطالبات بحقوق النساء وسائرهن بالرجال .

وإذا كان الإسلام لم يسو بين الرجل والمرأة في شؤون الإشراف على البيت ومرافق الأسرة والوظائف العائلية والاجتماعية ، فخص كل طرف منهما بوظائف حرم منها الطرف الآخر ، فقد كان ذلك لحكمة بالغة ، وهي مراعاة طبيعة كل من الجاسين وما يصلح له ، والعمل على صون المرأة من الابتذال . وفي هذا ضمان لصالح المنزل والمجتمع ، وتحقيق مبدأ توزيع العمل .

وإذا كان الإسلام لم يسو بينهما في الميراث ، بفعل للذكر مثل حظ الأنثيين ، فما ذلك إلا لأن مسؤولية الرجل في الحياة من الناحية المادية وغيرها أكبر كثيرا من مسؤولية المرأة . فالرجل هو رب الأسرة وهو المكلف بالإنتفاق على جميع أفرادها . على حين أن المرأة لا يكلفها الإسلام حتى بالإنتفاق على نفسها . فنققتها واجبة على أبيها أو ولي أمرها أو أقاربها مادامت لم تزوج ، وواجبة على الرجل بعد زواجها لا فرق في ذلك بين أن تكون فقيرة لا تستطيع الإنتفاق أم غنية تستطيعه . ونققتها واجبة على بيت المال إن لم يكن لها زوج ولا عائل . وكذلك نفقة أولادها ، فهي واجبة على أبيهم أو على أقارب أبيهم . فكان من العدالة إذن أن يكون حظ الرجل من الميراث أكبر من حظ المرأة ، حتى يكون في ذلك ما يعينه على القيام بهذه التكاليف الثقيلة التي وضعها الإسلام على كاهنه وأعنى منها المرأة ضمنا لسعادة الأسرة .

وإذا كان الإسلام لم يسو بينهما في الشهادة بفعل شهادة المرأتين معادلة لشهادة رجل واحد ، فما ذلك إلا لأن ناحية العاطفة في المرأة تطغى على ناحية إدراكها ، وتمتدح بعصره ، فتغير كثيرا مما أدركته من حيث لا تشعره بذلك ، كما يقرر المحققون من علماء النفس . ناقضت العدالة أن يتخذ شيء من الاحتياط حيال شهادتها . وإلى هذا يشير القرآن الكريم إذ يقول : **”وَأَسْنُدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ ، فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى“** .

وأما المبدأ الأخير من هذه المبادئ الثلاثة وهو مبدأ الإخاء ، فيكفي في بيان ما وصل إليه الإسلام في الحرص على تقريره وتطبيقه في أكل صورة ، يكفي في بيان ذلك قوله عليه الصلاة والسلام : **” لا يكفل إيمان المرء حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه“** ما

على عبد الواحد وافي